

إنقاذ النمر العربي في اليمن: تسخير قدرات تقنية الهواتف المحمولة للصون

محمد الدواسي، نيكولاس دونيا، دافيد ستانتون

الارتباط:

مؤسسة الحياة البرية المهذدة، صنعاء، اليمن. mohammed@yemenileopard.org ٢ شركة أناليسيس ماسون Analysys Mason، دبي، الإمارات العربية المتحدة. nicolas.dunais@analysismason.com ٣ مؤسسة الحياة البرية المهذدة، صنعاء، اليمن. fewyemen@gmail.com

الكلمات الدلالية: النمر العربي، الصون، اليمن، تقنية، هاتف محمول

يمكن للناشطين في مجال الحفاظ على البيئة أن يستفيدوا الكثير بإقامة شراكات مع شركات أنظمة الاتصالات المحمولة. يمكن لتقنية الهاتف المحمول، مع انتشار الأجهزة في كل مكان وتوسع تغطية الشبكات لتصل إلى المجتمعات البعيدة، أن تصبح قناة الاتصال المختارة لرفع الوعي بالصون وجمع المعلومات من المواقع. ينطبق هذا بصفة خاصة في اليمن حيث تواجه مؤسسة الحياة البرية المهذدة مهمة شاقة لصون النمر العربي Panthera pardus nimr. تقدّر أعداد النمر في البرية في شبه الجزيرة العربية بأكملها اليوم بأقل من ٢٠٠ فرداً، وهو مصنّف على قائمة الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة IUCN على أنه مهدّد بالانقراض بشكل حرج، وهو مهدّد بالانقراض الوشيك إذا لم تتخذ إجراءات جذرية لحمايته عبر منطقة تواجهه المحدودة. تشمل التهديدات الرئيسة التي تواجهه التوسّع السكاني البشري المضطرب بلا هوادة الذي يؤدي إلى التشرذم وفقدان موائله؛ والصيد دون قيود من مجتمع مدجج بالسلاح؛ والصيد غير المشروع لتلبية الطلب على النمر الحيّة في دول مجلس التعاون الخليجي حيث تمثل القطط البرية مكانة اجتماعية عالية لمن يقتنوها. إضافة لذلك فإن عدم وجود الوعي البيئي الأساسي بين السكان، وفوق ذلك فإن الحاجة للتعامل مع قضايا سياسية واجتماعية أكثر إلحاحاً، تعني أن قضايا صون الحياة الفطرية تأتي في مراتب متدنية في أولويات الناس والحكومة على حد سواء.

أجرت مؤسسة الحياة البرية المهذدة (المؤسسة) في السنوات الأخيرة العديد من عمليات المسح بكاميرات الرصد في المناطق التي كانت الموائل التاريخية للنمر العربي. أنتج ذلك في عام ٢٠١١ أول أدلة فوتوغرافية عن وجود النمر في البرية عندما تم رصد فردين مختلفين في منطقة متاخمة للحدود العمانية بجنوب شرق اليمن. شوهدت بعد ذلك الحين آثار لروث النمر واثار أقدامها، مما أعطي أملاً بأنه ما زال هناك متسع من الوقت لمنع انقراضها. مع ذلك، ولسوء الحظ، فإن أدلة وجود النمر في اليمن قد جاءت بصورة مؤلمة من خلال تقارير صحفية عن قتلها وأسرها. في يوليو ٢٠١٤ أورد العديد من الصحف اليمنية والدولية (أخبار الخليج ٢٠١٤) خبر مقتل نمريين قرب منطقة الشعيب بمحافظة الضالع، ونشرت صوراً للصيادين وهم يعرضون صيدهم بفخر. رغم أن النمر العربي هو الحيوان الوطني لليمن ويحميه القانون، فلم يبذل أي جهد للقبض على الجناة، كما أن ضعف سيطرة الحكومة على منطقة الضالع كونها معقلاً للتطرف والتمرد لم يساعد في الأمر.

ضمن هذا السياق، بدأت المؤسسة اتصالات حول إقامة شراكة مع المشغل الرئيس للهواتف المحمولة في اليمن. لدى مشغلي شبكات الهاتف المحمول، إضافة إلى إدارتهم لوسيلة للتواصل مع المستخدمين النهائيين، كم كبير من البيانات عن المشتركين بما في ذلك معلومات عن مواقعهم الجغرافية وسجلات المكالمات ومعلومات الفواتير وسجلات دقيقة بشكل عام عن المستخدمين يمكنها مجتمعة أن تقدّم إسهاماً قيماً لجهود صون البيئة. رغم كون بيانات المستخدمين محمية قانونياً ما لم تكن مطلوبة بحكم قضائي، فإن إمكانية الوصول إلى عدد كبير من الأفراد والتعامل معهم يُمكن بالفعل أن تعالج احتياجات كبيرة في مجال الصون.

تمحورت تلك المحادثات على عدد من النقاط ومنها رفع الوعي عبر الرسائل الجماعية، إذ يمكن إرسال الرسائل النصية القصيرة (إس إم إس)، دون تكلفة إضافية للمشغل، إلى مجموعة فرعية من المستخدمين الذين يعرف أنهم يقيمون في مناطق ترجّح الدراسات احتمال تواجد النمر فيها. يمكن لتلك الاتصالات أن تتضمن رسائل تثقيفية وترفع الوعي بمحنة النمر العربي.

أهم من ذلك، فإن التفاعل مع المشتركين يمكن استخدامه لمبادرة لجمع المعلومات من الجمهور، يمكن بواسطتها إجراء مسوحات تعتمد على الرسائل النصية القصيرة في الإعلام عن مشاهدة الحيوان، تجمّع فيها الردود في قاعدة بيانات، وتجري التحاليل الإحصائية على النتائج. يمكن لمثل هذه التحليلات استثناء القيم المنحرفة عن المتوسط وأن تقدم مؤشرات على الوجود السابق للنمر، زمنياً أو جغرافياً. يمكن في المقابل أن تتبع تلك التحليلات عمليات مسح بكاميرات الرصد أكثر تركيزاً وأكثر تحديداً من الناحية الجغرافية، مما يحسن الأداء التشغيلي للمؤسسة ويخفّض تكاليفها.

يمكن لهذا التفاعل مع المشتركين أن يساعد أيضاً في رفع مستوى نظرتهم للنمر العربي، وأن يلقي مزيداً من الضوء على الأسباب الكامنة وراء اضطهادها. على سبيل المثال، أي تسجيل لتهديد النمر للماشية، مما سيساعد المؤسسة على توجيه جهودها في الضغط لإصدار تشريعات ملائمة، بهدف تعويض المزارعين عن أي خسائر يتكبّدونها بسبب هجمات النمر.

يمكن استخدام تقنية الهواتف المحمولة أيضاً في سياق إنفاذ القانون بهدف مقاضاة الأفراد المتورطين في الصيد غير المشروع للنمر العربية. يمكن لآلية إرسال مخابرات - مقابل تعويضات في أرصدهم الهاتفية - إشعارات بالهاتف أو بالرسائل النصية وهي آلية بسيطة نسبياً وقد سبق تطبيقها بنجاح في شرق إفريقيا (نشرة African Wildlife News ٢٠١٤). إلا أن تقنية الهواتف المحمولة لديها المزيد مما يمكن أن تقدّمه.

في آخر حادث قتل للنمر في يوليو ٢٠١٤ في اليمن، نشرت الصحف ووسائل الاتصال الاجتماعي صوراً للصيادين تظهر بوضوح أحدهم وهو يجري المكالمات (بإفغ نيوز ٢٠١٤). نظراً إلى أن القتل قد جرى قريباً من الشعيب، ولوجود ختم الوقت على الصورة فسيكون من السهل نسبياً لوكالة حكومية أن تحلّل سجلات مكالمات المشغّلين وتحديد المشتركين الذي أجروا واستقبلوا المكالمات من محطات الإرسال والاستقبال الواقعة في المنطقة.

يمكن الحصول على التفاصيل الكاملة للمتصلين عن طريق الإحالة المرجعية لتلك المعلومات مع دليل المستخدمين، وأن تبدأ الملاحقة القضائية على نحو فعال. يمكن أيضاً تحديد موقع ذلك الشخص من خلال التتبع والاستفادة من معلومات محطات الإرسال والاستقبال التي تشير إلى أرقام الهواتف النقالة التي ترتبط بها فعلياً في الوقت الحاضر. من خلال تحليل سجلات المكالمات التاريخية للشخص (الأرقام التي اتصل بها واتصلت به، وأوقاتهما) يمكن لسلطات الادعاء التعرف والانتقال إلى تحديد وفهم مدى الشبكة المعنية، مما قد يقود إلى أشخاص يقفون خلفهم قد حرضوا على عملية المطاردة لأسباب مختلفة، أو الذين اشتروا ضحية الصيد. وأخيراً، يمكن للأحكام القانونية للتحري عن المكالمات الهاتفية أن تقدّم المزيد من الدعم للسلطات المعنية لبناء القضية وجمع المزيد من الأدلة على تورط الصيادين المشتبه بهم.

يمكن لجهود إنقاذ النمر العربي، من خلال التخطيط الدقيق وإقامة شراكات قوية، أن تستفيد كثيراً من تكنولوجيا الهاتف المحمول. ينبغي ألا يرتب ذلك على المشغّلين أي تكاليف، أو تكاليف زهيدة لا تذكر، في حين سيسمح لهم بتوسيع أنشطة مسؤولياتهم الاجتماعية الأهم من ذلك أنه قد يمكن شركات الهواتف المحمولة في اليمن من أن يكون لها دور رائد في وضع استخدام تكنولوجيا الهواتف الخلوية في صالح جهود الصون في الشرق الأوسط. على الرغم من أن الإطار السياسي الحالي لا يساعد على التركيز على الصون من قبل الحكومة، إلا أن رفع الوعي وإجراء مسوحات اكتشاف النمر تستند إلى الرسائل النصية القصيرة (إس إم إس) يمكن أن تقطع شوطاً طويلاً. أن الشراكة الوليدة لمؤسسة الحياة البرية المهذدة في اليمن مع المشغل هي خطوة أولى في الاتجاه الصحيح.

المراجع:

نشرة أخبار الحياة البرية الأفريقية، صيف ٢٠١٤،

“Closing the Technology Gap”

http://www.awf.org/sites/default/files/media/Resourses/Member%20Newsletters/AWN_Summer_2014.pdf

صحيفة جلف نيوز، ٢٤ أغسطس

<http://gulfnews.com/news/gulf/yemen/call-to-protect-arabian-leopards-in-yemen-1.1375757>

جريدة يافغ، ٧ يوليو ٢٠١٤

<http://www.yafa-news.net/archives/107510>